الاتحاد الأوروبي دراسة في نشأته وهيكله التنظيمي وتحدياته

المدرس الدكتور
حسين علي حسن الحكيم
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف
hussainalihussan2@gmail.com

The European Union: A Study of Its Origins, Organizational Structure, and Challenges

Lecturer Dr.
hussein ali hasan al-hakim
General Directorate of Education in Najaf Governorate

المستخلص:-

شهد النصف الثاني من القرن العشرين ت، جارب متنوعة، ومختلفة، هدفها تحقيق الاندماج الإقليمي في مناطق متنوعة من العالم، لتحقيق التكامل الاقتصادي، وبالفعل كانت التجربة الأوروبية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، هي التي استطاعت أن تفرض نفسها، وأن تحتل موقع متميز بين جميع التجارب الأخرى، لتبقى هي البذرة الأولى نحو التكامل والوحدة في أوروبا، والتي تعتبر من أنجح تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق، لأنها نقلت نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا، من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون ثم إلى الوحدة.

الكلمات المفتاحية: الدولية، الأوروبية، الاتحاد، الإقليمية، اليورو.

Abstract:-

The second half of the twentieth century witnessed various and different experiences aimed at achieving regional integration in various regions of the world in order to achieve economic integration. Indeed, the European experience represented by the European Union was one that was able to impose itself and occupy a distinguished position among all other experiences to remain the first seed towards integration And unity in Europe, which is considered one of the most successful experiences of regional integration at all, because it transferred the pattern of relationship between a group of neighboring and culturally heterogeneous countries, from a state of dispersion and conflict to a state of cooperation and then to unity.

Keywords: International, European, Union, regional, euro.

المقدمة:ـ

هناك خصائص مختلفة، وعديدة للتكتلات الاقتصادية، يمكن أن نجملها بوجود مشتركات، توحد مكونات التكتل الاقتصادي[١]، على الصعيد الجغرافي، والوظيفي، أو التقني، وتنسيق البرامج الاقتصادية للدول الأعضاء، في التكتل الاقتصادي والسعي إلى تحقيق الوحدة والتجانس في القضايا السياسية للدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية.

لذا شهد النصف الثاني، من القرن العشرين، تجارب متنوعة، ومختلفة، هدفها تحقيق التكامل الاقتصادي[٢]، والاندماج الاقليمي، في مناطق متنوعة من العالم، ولكن التجربة الاوربية، هي وحدها التي استطاعت ان تفرض نفسها، وان تحتل موقع متميز بين جميع هذه التجارب. وتبقى تجربة التكامل والوحدة في أوربا، من انجح تجارب التكامل الاقليمي على الاطلاق، لأنها نقلت نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة اقليميا، وغير المتجانسة ثقافيا، من حالة التشتت، والصراع إلى حالة التعاون والتكامل ثم إلى الوحدة.

بدأت فكرة الاتحاد الأوربي كمنطقة تجارة حرة ظهرت، بموجب اتفاقية "روما"، عام ١٩٥٨، ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر، إلى أن وصل عدد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى ٢٨ دولة، بعد انضمام دول أوربا الشرقية، فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، وأكثرها اكتمالا، من حيث البنية والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في المسيرة التكاملية.

أما الحديث عن مبادئ الاتحاد الأوروبي، هو نقل جزء من صلاحيات الدول القومية، إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة، لذا يمكن اعتبار هذا الاتحاد، على انه اتحاد فيدرالي، حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم، وللاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه دول الاتحاد بشكل متتابع منذ (١٩٩٩/٢/١)، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صناعية مشتركة و سياسة صيد بحري موحدة.

لكن الاتحاد الاوربي، رغم استحواذه على مكانه مرموقة بين التكتلات الاقتصادية العالمية، من حيث الناتج المحلي الاجمالي، ومن حيث الكتلة البشرية، الا انه ظل يعاني من القدرة على اقامة الوحدة الكاملة بين اعضائه.

إن هدف هذه الدراسة، تكمن في اهمية ما يحققه هذا الاتحاد من مكاسب للدول الاعضاء عبر قدرته على مواجهة التحديات بكل اشكالها والتغلب عليها والوقوف على ظاهرة الوحدة الاقليمية الاوربية وفكرة نشأتها المتمثلة بالاتحاد الاوربي في ابعاده التنظيمية والهيكلية.

قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة، وخاتمة، وثلاث مباحث، فظلا عن قائمة المصادر. جاء المبحث الاول بعنوان نشأة الاتحاد الاوربي وجذور الوحدة الاوربية، اما المبحث الثاني جاء بعنوان مؤسسات الاتحاد الاوربي واهدافه، وعرج المبحث الثالث على مكونات الاتحاد الاوربي ككيان سياسي مستقل عن الدول واهم التحديات التي واجهها.

اعتمدت هذه الدراسة، على عدد من المصادر، والمراجع، والرسائل الجامعية، والاطاريح والمجلات، التي اغنت الدراسة بمعلومات مهمه، يقع في مقدمتها عبد الرؤوف البسيوني، الذي رفد الدراسة بمعلومات مهمة عن عمل المفوضية الاوربية، كإحدى مؤسسات الاتحاد الاوربي، واحمد سعيد نوفل، الذي اعتمد عليه البحث في بيان ماهية الاتحاد الاوربي، ومبادئه، واهدافه، وعمل الدول المنضوية تحته، وزاهر محمد خالد الاحمر، اذ بين هذا المصدر دور الاتحاد الاوربي، في حل مجمل النزاعات، والمشاكل الاقتصادية، والسياسية، ما بين الدول الاعضاء في المجموعة الاوربية المكونة للاتحاد الاوربي، ومحمود عبد المنعم مرتضى، بين هذا المصدر، عمل مؤسسة السوق الاوربية المشتركة، كإحدى مؤسسات الاتحاد الاوربي ومساراتها التنظيمية، لعمل الاتحاد الاوربي، وبين كذلك الاتجاهات السياسية الدولية، لضابطة ودستور الاتحاد الاوربي، والعديد من المصادر المهمة التي اغنت هذ البحث بمعلومات قيمة حتى اخرجته بهذا الشكل المتواضع.

المبحث الاول

(نشأة الاتحاد الاوربي وجذور الوحدة الاوربية)

إن فكرة الوحدة الاوربية، لم تكن نتاج خمسينات القرن العشرين، كما يضن البعض، لان هذه الفكرة طرأت فجأة في نفوس المفكرين، والمشرعين الأوربيين، منذ اوائل القرن الرابع عشر، واخذت طريقها من خلال مشروع وضعه لها المشرع الفرنسي سلبي عام ١٦٣٠، لتكوين جمهورية كبيرة مسيحية، تضم جميع شعوب اوروبا(٣).

لذلك يمكن القول، ان فكرة ان مشروع الوحدة الاوربية، يعود إلى اواخر القرن الثالث عشر، وبداية القرن العشرين، عندما كانت العقيدة الدينية الخالصة بالتعليم المسيحية، التي يمكن اعتبارها حلقة الوصل التي تجمع الشعوب، التي تنتمي إلى اصول عرقية، وتاريخية وثقافية، شديدة الاختلاف والتباين [٤].

يعد مشروع الوحدة الاوربية، مشروعا فكريا، قد تبلور في اذهان المفكرين، والحكماء، والفلاسفة، والفقهاء، ورجال الدين، والمصلحين الاجتماعيين، قبل ان يتحول إلى مشروع سياسي تدعمه وتسهم في قيام مؤسساته رؤساء الدول، والحكومات، وقطاع كبير من النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم الدول الاوربية[٥]. ومن الجدير بالذكر، ان ويلات، ودمار كبير، قد حدث نتيجة الحرب العالمية الاولى، الذي احدث تحول واضحا في التفكير الاوربي، على مستوى الافراد، والحكومة، والذي اكد على ترسيخ الوحدة الاوربية، لإنقاذ القارة الاوربية[٦].

وشهدت فترة ما بين الحربين، جدلا واسعا حول الطريقة التي يمكن ان يتم بها التكامل الذي اريد له في البداية ان يكون عالميا، لا اقليميا، في تصور ان اوربا تفرض على العالم شكل السلام الذي تريده، كما فرضت عليه الحرب، ولكن سرعان ما اتضح ان التكامل الذي يكتب له رؤية النور، هو ذلك الذي يتم على مستوى اقليمي، واعتبارات اجتماعية وثقافية[٧].

ان عملية تكوين الافكار السياسية لتوحيد اوربا، بدأت خلال السنوات، من ١٩٤٦الى ١٩٤٩، والتي كان لها تأثير كبير في السياسة الاوربية، وفي عام ١٩٤٧ عقد مؤتمر في مونتروا، الذي ضم شخصيات ديمقراطية ومسيحية، ومن اهم مقررات المؤتمر التي خرج بها هو اقامة ولايات متحدة اوربية، وكان هذا مدعيات لعقد مؤتمر ثاني، عقد في لاهاي، في عام ١٩٤٨[٨]، شارك فيه اكثر الف مشارك، من تسعة عشر بلد اوربيا، ومن ضمن المشاركين هو رئيس فرنسا، عام ١٩٨١، والمفكر الفرنسي ريموند ارون(Raymond Aron)[٩].

تمخض عن انعقاد هذا المؤتمر، انشاء المجلس الاوربي، بعد سنة تقريبا، الذي كان عاملا اساسيا لا نشاء الجماعة الاوربية للفحم عام ١٩٥٠، وكذلك مؤتمر ميسين، عام ١٩٥٥، الذي مهد الطريق إلى عقد اتفاقية روما، عام ١٩٥٧، التي انشأ الاتحاد الاقتصادي الاوربي،

والاتحاد الاوربي للطاقة الذرية، بين ست دول اوربية، واصبح يطلق عليها المجموعة الاقتصادية الاوربية، بعد توقيع ايطاليا عليها [١٠].

قدمت كل من الدنمارك، وايرلندا، والنروج، عام ١٩٦١ طلبا لدخول العضوية، ولكن فرنسا لم توافق الا في عام ١٩٧٢ وافقت على دخول هذه الدول باستثناء النرويج[١١]. وتوسعت العضوية بعد ذلك اذ دخلتها بريطانيا عام ١٩٧٢ بعد الرفض المتكرر من فرنسا بسبب ارتباط بريطانيا القوي مع الولايات المتحدة وحتى لا يزيد من الامريكي داخل المجموعة الاوربية[١٢].

وانظمت اليونان عام ١٩٨١للاتحاد، بعد زوال النظام العسكري، وعودة الديمقراطية اليها، وكذلك اسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦، ذلك بعد سقوط انظمتها الدكتاتورية، واصبحت المجموعة الاوربية تضم في عضويتها ١٢ دولة حتى عام ١٩٩٥، عندما انظمت اليها السويد والنمسا[١٣].

أسس البنك المركزي الاوربي عام ١٩٩٨، والذي يعتبر الخلف الفعلي لأي مؤسسة نقدية اوربية، يتعامل البنك المركزي الاوربي مع السائل النقدية، ومنها المحافظة على استقرار صرف العملات، والاسعار الدولية، وكذلك اصدار الوحدات النقدية الاوربية الموحدة[١٤].

وفي عام ١٩٩٢، وقعت اتفاقية ماستريخت [١٥]، التي اطلق عليها اتفاقية الاتحاد الاوربي، وبدا تنفيذها في عام ١٩٩٣ [١٦] ، بعد ذلك مر الاتحاد الاوربي بمراحل تطور، وتوسع كبير في عمله، حيث انضمت اليه كل من السويد، وفلندا، والنمسا، في بداية يناير ١٩٩٥م، وانضمام عشر دول دفعة واحدة سنة ٢٠٠٤ وهي: استونيا، ليتونيا، لتوانيا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، هنغاريا، سلوفينيا، مالطا، جزيرة قبرص. وفي فاتح يناير ٢٠٠٧ انضمت كل من بلغاريا ورومانيا ليصبح عدد الدول الأعضاء ٢٧ دولة. وانضمت كرواتيا للاتحاد منذ ٢٠١٣ ليصبح عدد الدول الأعضاء ٢٨ دولة[١٧].

وهنا يمكن القول، ان الاتحاد الاوربي، كان له الدور الكبير، والمؤثر، في وضع اسس الاتحاد الوثيق بين شعوب اوربا، ووضع ركائز التحول الاقتصادي الديمقراطي، ومن ثم المسير نحو التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية والسياسية، وتحقيق مستوى مرتفع من التقدم، والتطور الفني، في التوظيف والتنمية المتوازنة، ومن ثم الوصول إلى

التضامن الاقتصادي والاجتماعي، واقامة اتحاد اقتصادي مبني على النجاح والرقي على مستوى دول الاعضاء المكونة له، على مستوى اختلاف نظمها الاقتصادية، والاجتماعية.

المبحث الثاني

(مؤسسات الاتحاد الاوربي واهدافها)

تم إنشاء اغلب مؤسسات الاتحاد الأوروبي، مع المجموعة الأوروبية في عام ١٩٥٨ وقد حدث الكثير من التغيير منذ ذلك الحين، في سياق تحويل ميزان القوى، بعيداً عن المجلس والبرلمان، تتكون مؤسسات الاتحاد الأوروبي، من اربع جهات صانعة للقرار ضمن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مؤسسات اخرى فرعية وهيئات.

فالاتحاد الاوربي كيان سياسي مستقل عن الدول الاعضاء فيه، يتمتع بشخصية معنوية دولية كبيرة، تقع في عهدته مهام دولية اقتصادية، واحيانا مصيرية، لتحقيق مصلحة الدول الاعضاء خاصة، والدول الاخرى عامة،، اما مصدر التشريع الرئيسي الاتحاد الاوربي، فهي المعاهدات الموقعة بين الدول الاعضاء. واهم مؤسساته هي:

❖ **المفوضية الاوربية:** تعد المفوضية الاوربية احدى المؤسسات الرئيسية في صنع القرار في الاتحاد الاوربي وعمليا تعتبر الهيئة التنفيذية للاتحاد، حيث تعد مشاريع القوانين الاوربية وتحيلها إلى البرلمان والمجلس الوزاري، كما تدير مسارات تنفيذ السياسات المشتركة للاتحاد وتدير شؤونه المالية، إلى جانب قيامها بممارسة الرقابة على عمل الدول الاوربية بالمعاهدات والقوانين. يتم اختيار رئيس المفوضية الاوربية من قبل حكومة الاتحاد الاوربي[١٨].

❖ **البرلمان الاوربي:** يقوم البرلمان الأوروبي بمهام رئيسية في تتبع سياسات الاتحاد الأوروبي وتقديم **المشورات والضوابط إلى مجلس الاتحاد الأوروبي وهيئة العمل الخارجي الأوروبيوالذي يعتبر من اهم مؤسسات الاتحاد الاوربي والذي يستمد شرعيته عن طريق الاقتراع العم من قبل مواطني الدول الاوربية** وهو المؤسسة الأكثر نشاطاً في مجال حقوق الإنسان والأكثر دعماً للمجتمع المدني[١٩].

يتم الاتفاق على عدد ممثلي كل دولة في البرلمان، من خلال المعاهدات المبرمة بين دول الاتحاد، وبموجب التمثيل النسبي يتم انتخاب كل ممثل. وعبر المشاورات والتوصيات عادة

ما يصدر البرلمان قراراته وتوصياته للعمل بها وللوصول إلى حل لكل المشكلات التي تستعصي على الكل في المؤسسات الاخرى، ومن مهامه الاشتراك مع مجلس الاتحاد الاوربي، في ممارسة السلطة التشريعية والتصديق على القوانين الاوربية، والسلطة المالية، وشؤون الميزانية، ويمكنه القيام بتغيرات في الاتفاق العام للاتحاد الاوربي، ويصدق على الميزانية، والاشراف على اعمال مجلس الاتحاد الاوربي، ويوافق على تشريع عمل المفوضية، وكذلك يملك حق سحب الثقة من مجلس الاتحاد، ويقوم بعمل الاشراف السياسي على كل مؤسسات الاتحاد[٢٠].

❖ **المجلس الاوربي**: وهو مجلس يضم في عضويته مجموعة من رؤساء دول وحكومات تابعة لعضوية الاتحاد الاوربي ومهمته الاساسية وضع الخطوط العامة لسياسة الاتحاد الاوربي وعمله عن طريق وضع اسس وضوابط اقتصادية محدد تعتبر المسار الواضح لنجاح عمل مؤسسات الاتحاد الاوربي[٢١].

❖ **المجلس الوزاري** وهو اهم هيئة تشريعية في الاتحاد الاوربي، وتشارك كل من الدول الاعضاء في هذا المجلس بوزير مختص. يعتبر المجلس الوزاري مؤسسة رئيسية ومهمة من مؤسسات الاتحاد الاوربي وخاصة في ما يتعلق باتخاذ القرارات داخل الاتحاد. فالمجلس يتقاسم مع الاتحاد الاوربي الصلاحيات التشريعية والمسؤولة عن موازنة الاتحاد الاوربي وقوانينه. يتكون المجلس من وزراء من الحكومات الوطنية للدول الاعضاء ويمكن لاي من الوزراء المشاركة في الاجتماعات عند مناقشة اي من الامور التي تهمهم، وتتناوب الدول على رئاسة المجلس كل ستة اشهر. إلى جانب هذه المؤسسات الرئيسية في الاتحاد نجد مؤسسات وهيئات اخرى مثل: محكمة العدل الدولية[٢٢] التي لها دور كبير ومؤثر للفصل في المنازعات التي تحدث بين الدول الاعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة والخلاف بين مؤسسات الاتحاد من ناحية وبين الدول الاغضاء من ناحية اخرى[٢٣].

ثم هناك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية[٢٤] التي تعتبر من الجان المهمة في مؤسسات الاتحاد الاوربي، كما استحدث الاتحاد الاوربي مؤسسة تدعى لجنة الاقاليم[٢٥] التي لعبت دور مهما في الدولة الاوربية وبالتحديد في قطاعات التعليم والمواصلات والصحة[٢٦].

أما اهداف الاتحاد الاوربي تتلخص اهداف الاتحاد الاوربي بتعزيز السلام وقيمة

المواطنين ورفاهيتهم ووضع اسس التعاون الوثيق بين شعوب أوربا وذلك بادراك مغزى واهمية التحول الديمقراطي والاجتماعي و توفير الحرية والأمن والعدالة بدون حدود داخلية، مع اتخاذ التدابير الخارجية المناسبة لتنظيم اللجوء والهجرة ومنع الجريمة ومكافحتها.

كذلك يهدف الاتحاد الاوربي، إلى تحقيقي مستوى متقدم من التوظيف، وتنمية متوازنة ومستمرة، وذلك من خلال قيام منظمة بلا حدود داخلية، وتقوية التضامن الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء سوق داخلي، وتحقيق التنمية المستدامة على مبدأ النمو الاقتصادي المتوازن، بالمحافظة على استقرار الأسعار، وتطوير سوق تنافسي مع العمالة، لتحقيق التقدم الاجتماعي، وحماية وتحسين جودة البيئة، وتعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي، ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي والتمييز، ودعم وتعزيز القيم والمصالح المشتركة، والمساهمة في السلام والأمن والتنمية المستدامة، وتعزيز التجارة الحرة والعادلة، والقضاء على الفقر، وحماية حقوق الإنسان، والتقيد بالقانون الدولي(٢٧).

كذلك يهدف الاتحاد الاوربي، إلى تسهيل عملية الاستخدام الأمثل للطاقات، والموارد، مما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي، والتطور الاجتماعي، والثقافي، ويؤكد الاتحاد على هويته على المستوى الدولي، وذلك من خلال تنفيذ سياسة خارجية مشتركة، وخفض معدلات التضخم، عن طريق زيادة معدلات النمو، وخفض نسب البطالة.

ركّز الاتحاد الأوروبي على الاستقرار الاقتصادي، ثم تطور إلى وضع السياسات وتنفيذها، كما انه تطرق إلى المناخ، والبيئة، والصحة، والعدالة، والأمن، والهجرة، و أسس الاتحاد الأوروبي سوقًا موحدًا، لتمكين الأفراد من العمل بحريّة بين كافة الدول الأعضاء في الاتحاد، لذا يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر تكتّل تجاري عالمي وأكبر مصدّر للسلع والخدمات في العالم(٢٨).

المبحث الثالث

(مكونات الاتحاد الاوربي والتحديات التي واجهها)

يمتلك الاتحاد الاوربي من القوة، ما تجعله يؤدي دور مهم، ورئيسي، في مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، وبالخصوص، ان معظم دول الاتحاد، لها باع حافل بالعب كدور قيادي، ومؤثر على سياسات الدول الأخرى، خارج القارة الاوربية، مما كان له

انعكاس واضح على الصعيد الدولي، منذ القرون الوسطى حتى وقتنا الحالي[٢٩].

يمتلك الاتحاد الاوربي، قدرات اقتصادية كبيرة، تعتمد بالدرجة الرئيسية على تجارتها الدولية، وانتهاجها سياسة نقدية موجودة متمثلة باليورو، وان تلك القدرات الاقتصادية، كانت قد انعكست على قدراته على التأثير في السياسة الدولية. وتشير الدلائل ان الاتحاد الاوربي، سيبرز قوة اقتصادية كبيرة، تنافس الولايات المتحدة، واليابان، على حد سواء في القوة الانتاجية، والطاقة الاستيعابية، والذي ينعكس بدورة على الاتحاد الاوربي وتأثيره الدولي[٣٠].

وفي عام ١٩٩٩، وافقت ١١ دولة هي فرنسا، والمانيا، وايطاليا، وهولندا، والنمسا، وبلجيكا، واسبانيا، والبرتغال، وايرلندا، وفلندا، ولوكسمبورك من اصل ١٥ دولة على اعتماد اليورو رسميا. رفضت بريطانيا والدنمارك والسويد الانضمام لحين موافقة شعوبهم[٣١].

بدا التعامل بالأوراق النقدية الاوربية، إلى جانب العملات الوطنية، منذ بداية عام ٢٠٠٢، وبذلك فقدت العملات الوطنية صلاحياتها لصالح اليورو، وبذلك حقق اليورو مكاسب على حساب الدولار الامريكي، منذ بدا استعماله، ومما زاد منافسة اليورو للدولار الامريكي، هو تزايد الفارق في العائدات، على الودائع لصالح اليورو، بعد انخفاض الاحتياطي الفدرالي الامريكي نسبة الفائدة على الدولار الامريكي. ومن الجدير بالذكر ان الاتحاد الاوربي، انتهج مجموعة من السياسات، التي استند عليه الاقتصاد الاوربي، ومن اهمها، العملة الاوربية الموحدة، والدعم الكبير للسياسة الزراعية. اما في ما يخص السياسة الزراعية، فقد عمل الاتحاد الاوربي، على تقديم الدعم الكبير للمزارعين الاوربيين، عن طريق تخصيص مبالغ كبيرة، يحصلون عليها من صندوق التعويضات التابع للمفوضية الاوربية، لتوفير الانتاج وبأسعار رخيصة [٣٢]. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هو اسلوب الحماية الزراعية، والصناعية للدول الاعضاء، وتحرير التجارة الدولية من كافة العراقيل.

أما فيما يخص العملة الاوربية، فقد كان انطلاق اليورو في كانون الثاني ١٩٩٩، كما اوضحنا سابقا قد انتقل بالحلم الاوربي، من دائرة الخيال، إلى ارض الواقع، لان اليورو اصبح المحرك الخاص بالبناء الاوربي لسنوات اخرى قادمة، لأنها الاداة الفاعلة الوحيدة التي ستغير الاتحاد الاوربي بشكل كامل[٣٣].

وفي عام ٢٠٠٣، بدأت تواجه الاقتصاد الاوربي بعض التحديات، مما كان له الاثر في تراجع قوة اليورو إلى ادنى مستوى له منذ اربعة اشهر، مقابل الدولار، ومن اجل تغير مسار هذا الوضع وانعاش الاقتصاد الاوربي، وافق زعماء الاتحاد من اجل انعاش الاقتصاد الاوربي في مؤتمر القمة، الذي عقد في بروكسل، عام ٢٠٠٣ على خطة استثمار ٢٠٠ بليون يوروا لتطوير البنية التحتية، التي تربط بين دول الاتحاد من شرق بولندا حتى البرتغال[٣٤].

أوصى المجلس الاوربي كذلك في اجتماعه، بتشكيل قوة عسكرية مسلحة اوربية، للتدخل السريع في عام ٢٠٠٣ في الازمات الدولية والاقليمية، وسط اعتراض بريطانيا وفرنسا والمانيا، [٣٥] الا ان الجميع اتفق ان تتكون تلك القوات من ٦٠ الف عسكري، موزعين بالتساوي على بريطانيا، وفرنسا، والمانيا، وهي ما يطلق عليه القوة الاوربية، والتي جاءت ردا على الاداء الضعيف لدول الاتحاد الاوربي، خلال ازمة كوسوفو[٣٦] ١٩٩٩ واحداث البوسنة والهرسك التي اظهرت عجز الاتحاد السياسي العسكري عن حل الصراع الدائر بالقرب منه بمعزل عن تدخل الولايات المتحدة التي حسم تدخلها الصراع [٣٧].

قرر حلف الناتو[٣٨] السماح للاتحاد الاوربي الاطلاع على برامج الحلف التخطيطية، لاستخدامها في مهمات عسكرية في المستقبل، وبذلك ازاح حلف الناتو عقبة اساسية كانت تعترض طريق الدفاع الاوربية المشتركة، وهذا يعني ان الاتحاد استطاع الوصول إلى امكانات الحلف اللوجستية، والتخطيطية، والاستخباراتية، وحتى الاقتصادية، للاستفادة منها في العمليات العسكرية ومن ثم الوصل إلى الوحدة في مجالاتها المتعددة ومنها الوحدة الاقتصادية[٣٩].

إن فكرة الاتحاد الاوربي، لم يتوقف عن تحقيق الوحدة الاقتصادية، بل امتد إلى تحقيق الوحدة السياسية، وذلك باتباع اشكال التنسيق السياسي بين الدول الاعضاء.

إن التعاون السياسي بين الدول الاعضاء، نشاء بواسطة العرف، واصبح جزء من السلوكية السياسية للدول الاعضاء، حتى اضحى مشروع السياسة الخارجية موحدة، وبذلك اتبع الاوربيون اسلوب التدرج ازاء الوحدة السياسية، اذ لم يكونوا متسرعين، وذلك ليتجنب الصدمة، التي ربما تحدث بسبب التسرع بهذا المشروع، التي ربما تدفع بمشروع التكامل الاوربي إلى الفشل[٤٠].

فالتدرجية، تخدم الدقة، وتعزز من الموضوعية، ومنهجية الخطوات المتتابعة، ومن احتمالات نجاحها، وعلى هذا الاساس استند الاتحاد الاوربي، على عوامل عدة، بغية تحقيق اهدافه الدولية، والتي اهمها، زيادة الخلافات السياسية والاقتصادية بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية، ونمو شعور لدى الاوربيين، بضرورة الاستقلال، لا سيما بعد انكشاف الامن الاوربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بانتهاء الحرب الباردة[٤١]، والتجربة الواقعية التي اكتسبها من عملية التكامل والاندماج التي بدأت من الخمسينات[٤٢].

إن فكرة السياسة الخارجية الاوربية المشتركة، التي خرجت إلى حيز الوجود، في اطار معاهدة ماستريخت، عام ١٩٩٢، بشان الاتحاد الاوربي، ما هي الا اخر خطوة في سلسلة محاولات طويلة على مدى الاربعين عام الماضية، لتنسيق السياسات للدول الاعضاء في المجموعة الأوربية وتعتبر اول محاولة ناجحة للقيام بدور مؤثر. اما على الصعيد الامني، فان انهيار الاتحاد السوفيتي، والحرب الاهلية في يوغسلافيا، اصبحت دافعا للأوربيين، للتفكير جديا في انتهاج سياسة امنية جديدة، والاستقلال عن المظلة الامنية الامريكية، لا سيما بعد توقيع اتفاقية ماستر يخت في شباط ١٩٩٢[٤٣].

في ظل التحديات الامنية التي تشهدها البيئة الدولية، على اعتاب القرن الحادي والعشرين، تبرز امام الاتحاد الاوربي ضرورات، لا يجاد صيغة مستقلة للأمن الاوربي، واهمها التشديد على تطوير هوية امنية مستقلة، في اطار الاتحاد الاوربي، وبناء امن اوربي جديد، يتناسب مع المرحلة الراهنة من اجل ترسيخ الامن، والسلام الاوربيين، وفي حال نعثر الاتحاد الاوربي في انتهاج سياسية خارجية اوربية موحدة، لا يعني هذا انعدام تأثيره السياسي الدولي، بل سيكون هناك مجموعة من الاقطاب التي ستظهر من داخل الاتحاد، وسيكون له القدرة على التأثير حتى وان كانت منفردة، ومن ثم سيكون الاتحاد الاوربي امام تأثير دولي متعدد الجوانب واهمها المانيا وفرنسا وبريطانيا [٤٤].

أما **اهم التحديات التي واجهها الاتحاد الاوربي** فيمكن القول ان الاتحاد بالرغم من ان لديه الثروة والقوة ما يؤهله لشغل مكانه دولية مهمه فان فاعليته بالسياسة الدولية تبدوا اقل مما تشير اليه عناصر قوته، ومن هذه التحديات هي الداخلية المتمثلة بعدم وجود سياسة اوربية خارجية مشتركة بالرغم مما وصل اليه الاتحاد الاوربي من حالة التكامل والاندماج لا سيما في المجال الاقتصادي وهذا يعني انه غير قادر على التعامل مع الازمات حتى في النطاق المحدود.

من التحديات الاخرى عدم امتلاك الاتحاد الاوربي دستور اوربي موحد لحل المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه دول الاتحاد، فعدم وجود اتفاق على صيغه رسمية للدستور الاوربي الموحد ادى إلى بروز اتجاهين متعارضين الاول يرى في الدستور فرصة مناسبة للتكامل والاندماج الاوربي والذي سيعكس على قوة وتأثير الاتحاد الاوربي في السياسة الدولية والثاني يرى في الدستور هو ليس اكثر من صيغة لتحصيل عمل مؤسسات الاتحاد(٤٥).

كذلك من التحديات التي وقفت بوجه الاتحاد الاوربي هو التباين بين الدول الاوربية ازاء موضوع الوحدة الاوربية. اما على الصعيد السياسي فثمة تحديات واجهة الاتحاد منها ما يتعلق بقيادة الاتحاد الاوربي نفسه وخاصة بعد ان تحولت المانيا إلى قوة اقتصادية كبيرة في اوربا مما كان الاثر في استياء فرنسا ومخاوفها من الطموحات الالمانية وتطلعاتها العالمية، هذا التباين ادى إلى ظهور محورين، المحور الفرنسي الالماني المستقل وكذلك المحور البريطاني الاسباني الايطالي التابع للولايات المتحدة(٤٦).

اما التحديات الخارجية التي واجهت الاتحاد الاوربي فهي الهيمنة الامريكية لمنع الاتحاد الاوربي من ان يصبح عملاقا سياسيا بعدما اصبح عملاقا اقتصاديا، لذلك وقفت الولايات المتحدة بكل قواها لمنع بروز الاتحاد كقطب مؤثر وحاسم في مناطق العالم، وان سمحت للاتحاد الاوربي للظهور على الساحة الدولية(٤٧).

وبالرغم من الانجازات الكبيرة التي حققها الاتحاد الاوربي، على الصعيد التجاري، والمالي، لكنه لم يصل إلى المرحلة التي تؤهله لمنافسة القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية، لأنه لم يترجم إلى قوة استراتيجية مؤثرة، كما ان الاتحاد الاوربي، فعليا اصبح سوقا مشتركة، لكنه مازال بعيد عن ان يكون كيانا سياسيا واحدة(٤٨).

وأخيراً يمكن القول ان الاتحاد الاوربي لا يملك القدرة على المدى المنظور، لتحدي الولايات المتحدة الامريكية، سواء في تطوير وحدته، ام الحرص على ايجاد نفوذ خارجي، وتبعا لذلك سيبقى دور الاتحاد الاوربي في البيئة الدولية، محدود التأثير نتيجة التحديات الداخلية والخارجية التي يعاني منها.

الخاتمة:ـ

لقد تضمنه هذا البحث في ثناياه، مجموعة من النتائج، من خلال دراسة الاتحاد الاوربي كظاهرة متميز، باعتباره من اكثر التجارب التكاملية، والاندماجية الاقليمية، نجاح لذلك توصلت هذه الدراسة إلى ما يأتي.

١- يمتلك الاتحاد الاوربي، مؤسسات تنظيميه، وقانونيه، مكنته من انجاز كل ما امكن تحقيقه من انجازات اقتصادية، وماليه، وبشكل فاعل ومؤثر على المستوى العالمي.

٢- كل اجهزت، ومؤسسات الاتحاد الاوربي، على الصعيد الداخلي، او الخارجي، تعمل مع بعضها من خلال اسلوب التعاون المشترك فيما بينها، اذ لا يستطيع اي جهاز، او مؤسسة، ان يعمل بمعزل عن الاخر، في تأدية المهام المنوطة لها.

٣- ان عملية تحويل اوروبا، إلى كيان موحد، وقوي، واساسي، للهويه والانتماء، لكافة شعوب القارة الافريقية منها، والغربية، هو رهن مجموعة من العوامل، والادوار، تقوم بها الدول، وكذلك ادوار تضطلع بها مؤسسات الاتحاد، هذا اضافة إلى وجود اعتبارات، وحسابات، تعود إلى ارتباطات خارجية كحلف الناتو، والعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية.

٤- ان الاتحاد الاوربي، لا يملك على المدى المنظور، القدرة على تحدى الولايات المتحدة الامريكية، لذلك سيبقى الاتحاد الاوربي في بيئة دولية محدودة التأثير.

٥- هناك تحديات داخلية، وخارجية، واجهت الاتحاد الاوربي، التي كانت عائق مؤثر في تحديد عمل مؤسساته، واجهزته، واهم هذه التحديات هي، عدم وجود سياسية اوربية مشتركة، وكذلك عدم وجود دستور اوربي موحد، ولا ننسى الهيمنة الامريكية التي شكلت عائق، ومعرقل، امام مسارات الاتحاد الاوربي.

هوامش البحث

(١) عرف الاقتصادي السويدي جونارد مينارد التكتل الاقتصادي انه عبارة عن عملية اجتماعية واقتصادية التي بموجبها تزول جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكفاء الفرص امام جميع عناصر الانتاج على المستويين الاقليمي والعالمي مع وجوب تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء. للمزيد انظر: عبد الرحيم عوض، اكرام التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي والعولمة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ٤٤.

(٢) ظهر كمصطلح عام ١٩٥٠م، ويشير إلى تلك العملية التي بموجبها يتم الغاء كافة القيود التي تعوق حركة التجارة بين الدول الاعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي والعمل على تعبئة الطاقات الانتاجية والبشرية والمالية الممكنة لدى هذه الدول حتى تصبح كتلة اقتصادية واحدة وتنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات. للمزيد انظر: عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٢٨٧.

(٣) مفيد محمد شهاب، المنظمات الدولية، (القاهرة: دار النهضة، ١٩٩٠)، ص ٣٣٢.

(٤) اماني محمود فهمي، الوحدة الاوربية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، (مجلة)، العدد ١١٦، السنة ١٩٩٤، ص١٥٣.

(٥) بطرس بطرس غالي و محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٩)، ص ٣٩٣.

(٦) عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الاوربية والحكومات المركزية للاتحاد الاوربي (الاسكندرية: دار الفكر للطباعة، ٢٠٠٧)، ص١٣.

(٧) كارل د.دوتيس، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢)، ص٢٤٥.

(٨) احمد سعيد نوفل، الاتحاد الاوربي في مطلع الالفية الثالثة، (مجلة) (العلوم السياسة)، جامعة الجزائر، العدد٢٣، ٢٠٠٠، ص٣.

(٩) هو مفكر وفيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، ولد عام ١٩٠٥، وتوفي عام ١٩٨٣م، يعتبر من ابرز النقاد للأيديولوجيات الشمولية وخاصة الماركسية، حيث دعى إلى تبني الواقعية السياسية كمنهج لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية مؤكداً على اهمية التوازن بين القيم الاخلاقية والمصالح الوطنية في السياسة الدولية. للمزيد انظر:احمد نقيب زاده، دراسة فكرية حول ريموند ارون، (طهران: منشورات جامعة طهران، ١٩٩١)، ج١، ص٨٢.

(١٠) ناظم عبد الواحد الجاسور، الوحدة الاوربية والوحدة العربية، (عمان: دار مجدي لاوي، ٢٠٠١)، ص١٨.

(١١) زاهر محمد خالد الاحمر، دور الاتحاد الاوربي في حل الازمات والنزاعات في القارة الاوربية، رسالة ماجستير، (جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص٢٠.

(١٢) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص٣١.
(١٣) زاهر محمد خالد الاحمر، المصدر السابق، ص ٢٢.
(١٤) عبد المنعم سعيد، الجماعة الاوربية تجربة التكامل والوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص٢٢.
(١٥) اتفاقية ماسترخت: تعد هذه الاتفاقية خطوة هامة صوب توحيد اوربا، وقعت في هولندا في ١٧ شباط ١٩٩٢ ونفذت ١٩٩٣ والتي نصت على تغيرات اساسية منها تغير اسم الجماعة الاقتصادية إلى اسم جديد هو الجماعة الاوربية عملت معاهدة ماستريخت إلى اقامة كيان سياسي جديد هو الاتحاد الاوربي. للتفصيل اكثر ينظر: احسان الهندي، التكتلات الاقتصادية العالمية الاتحاد الاوربي نموذجا، (مجلة)، (معلومات دولية) العدد ٦٤، سوريا، ٢٠٠٠ ص٢٤.
(١٦) عبد المنعم سعيد، المصدر السابق، ص ٢٣.
(١٧) زاهر محمد خالد الاحمر، المصدر السابق، ص ٣٥.
(١٨) عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الاوربية، : الحكومة المركزية للاتحاد الاوربي، (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧)، ص٢٣٦.
(١٩) ابراهيم المشورب، المنظمات الدولية والاقليمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة، ٢٠١٣)، ص٢٢٧.
(٢٠) لبنه جديد، السوق الاوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة، (رسالة ماجستير: جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٤)، ص١٩.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٢٢) محكمة العدل الدولية: وهي مؤسسة مقرها الرئيسي لوكسمبروك، وهي هيئة قضائية مهمتها حل الخلافات والمنازعات القانونية التي يمكن ان تحدث، وتوضح طبيعة ونطاق القوانين الاوربية الواجبة تطبيقها. للتفصيل اكثر، ينظر: رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، (عمان: دار العارف للطباعة، ٢٠٠١)، ص٥٦.
(٢٣) عبد الرؤوف هاشم بسيوني المصدر السابق، ص ٢٣٦.
(٢٤) وهي لجنة استشارية، تضم العمال ورجال الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني والهدف من قيام هذه اللجنة، هو اشراك المجتمع في فعاليات الاتحاد الاوربي. للتفصيل اكثر، ينظر: حسين طلال مقلد، دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الاوربي (مجلة)، (المستقبل العربي)، ٢٠٠٠، العدد ٥، ص١٨.
(٢٥) وهي لجنة استشارية لا تتمتع باي اختصاصات او سلطات، ولكنها مهمه في عملية صنع القرار في الاتحاد، خاصة اذا علمنا ان هذه اللجنة تعمل على التشاور مع السلطات المحلية في صنع القرار. للتفصيل اكثر، ينظر: حسين طلال مقلد، المصدر نفسه، ص١٩.
(٢٦) زاهر محمد خالد، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٢٧) احمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ١٧.
(٢٨) انترنت: موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
(٢٩)عبد المنعم محمد، مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الاوربية المشتركة، (الاسكندرية: منشاة المعارف، د.ت)، ص ١٢.
(٣٠) جون بيندر وسايمون اشروود، الاتحاد الاوربي مقدمة صغيرة جدا، ترجمة خالد غريب علي، (مصر: مؤسسة هنداي للطباعة، ٢٠١٥)، ص ١٣.
(٣١) لينا بطرس الياس، تعميم تداول اليورو الحدث الاقتصادي الابرز، (دمشق: غرفة تجارة دمشق، ٢٠٠٢)، ص ٨٦.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٩٠.
(٣٣) محمد سعيد الدقاق ومصطفى سلامة، المنظمات الدولية المعاصرة، (بيروت: مطابع الامل، ١٩٩٠)، ص٥٦.
(٣٤) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للطباعة، ٢٠٠٥)، ص٦٨.
(٣٥) اصرت بريطانيا ان لا تتدخل تلك القوات المزمع انشائها في تلك الاماكن التي تستطيع قوات حلف الناتو ان تتدخل فها وان تكمل مهمات قوات التحالف، بينما اردت فرنسا والمانيا ان تكون القوة الاوربية مستقلة عن حلف الناتو. للتفصيل اكثر: ينظر انور الهواري، الشرق الاوسط الحرب المزدوجة والسياسة الدولية، (مجلة)، العدد ١٤٨، ٢٠٠٢، ص٥٠.
(٣٦) ان ازمة كوسوفو لم تكن وليدة اللحظة بل نتاج تراكمات تاريخية معقد حيث تداخلت عوامل دينية وعرقية وسياسية، وان الغاء الحكم الذاتي للأقاليم عام ١٩٨٩م من قبل السلطات الصربية كان نقطة تحول حاسمة لتوتر الصراعات بين الاغلبية الالبانية والسلطات الصربية. للمزيد أنظر: محمد الأرناؤوط، كوسوفو كوسوفا، ١٩٨٩-١٩٩٩، (اربد مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص٥٣.
(٣٧) حسين ابو طالب، هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية ؟، السياسة الدولية، (مجلة)، العدد ١٦١، ٢٠٠٥، ص١٩٩.
(٣٨) هو تحالف عسكري تأسس عام ١٩٤٩م، من اثنى عشر دولة، وتوسع الحلف ليضم اثنى وثلاثون دولة اخرها السويد التي انضمت في اذار ٢٠٢٤، وكانت الحرب الباردة بين الغرب والاتحاد السوفيتي سابقاً سبب في نشؤه. للمزيد انظر: اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨)، ٢٩.
(٣٩) طالب حسين حافظ، المصدر السابق، ص٨٦.
(٤٠) هشام عفيفي، الاتحاد الاوربي، (القاهرة: منشورات فالي، ١٩٩٥)، ص ٩٦.
(٤١) الحرب الباردة هي الاحداث **السياسية والعسكرية التي** حدثت بعد الحرب العالمية الثانية خلال الفترة من فترة منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات (١٩٤٧-١٩٩١م)، ما بين أكبر قوتين في العالم وهما

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وحلفاء كل منهما، وكان من مظاهر هذه الحرب انقسام العالم إلى معسكرين هما شيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي وليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، للتفصيل اكثر، ينظر: روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة، (مصر: مؤسسة هنداوي للنشر والطباعة، ٢٠١٧)، ص ٢٥.

(٤٢) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج العربي، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص١٥٣.

(٤٣) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع والعشرين، (القاهرة، دار الفجر، ٢٠٠٤)، ص٦٣٧.

(٤٤) هايل عبد مولى، مقدمة في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكندي، ٢٠١٠)، ص١٧٢.

(٤٥) خالد بن جريط، تحول اليات الصراع في العلاقات الدولية هو الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٩١.

(٤٦) محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوربي، (بيروت: منشورات الحلبي، ٢٠١٣)، ص٢١١.

(٤٧) سعيد اللاوندي، امريكا، اوربا وسايكس بيكو الجديد في الشرق الاوسط، (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٦)، ص٧٧.

(٤٨) رمزي زكي، هل انتهت قيادة امريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية، المستقبل العربي، (مجلة)، العدد ١٣٨، ٢٠٠٠، ص١١.

قائمة المصادر والمراجع

الرسائل الجامعية:

١- زاهر محمد خالد الاحمر، دور الاتحاد الاوربي في حل الازمات والنزاعات في القارة الاوربية، رسالة ماجستير، (جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩).

٢- خالد بن جريط، تحول اليات الصراع في العلاقات الدولية هو الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦).

٣- لبنه جديد، السوق الاوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة، (رسالة ماجستير: جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٤).

المصادر والمراجع العربية والمعربة:

١. ابراهيم المشورب، المنظمات الدولية والاقليمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة، ٢٠١٣).

٢. بطرس بطرس غالي و محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٩).

٣. جون بيندر وسايمون اشروود، الاتحاد الاوربي مقدمة صغيرة جدا، ترجمة خالد غريب علي، (مصر: مؤسسة هنداي للطباعة، ٢٠١٥).

٤. رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، (عمان: دار العارف للطباعة، ٢٠٠١).

٥. روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة، (مصر: مؤسسة هنداوي للنشر والطباعة، ٢٠١٧).

٦.سعيد اللاوندي، امريكا، اوربا وسايكس بيكو الجديد في الشرق الاوسط، (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٦).

٧.عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الاوربية، : الحكومة المركزية للاتحاد الاوربي، (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧).

٨.عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الاوربية والحكومات المركزية للاتحاد الاوربي (الاسكندرية: دار الفكر للطباعة، ٢٠٠٧).

٩.عبد المنعم سعيد، الجماعة الاوربية تجربة التكامل والوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

١٠.عبد المنعم محمد، مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الاوربية المشتركة، (الاسكندرية: منشاة المعارف، د.ت).

١١.علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للطباعة، ٢٠٠٥).

١٢.كارل د.دوتيس، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢).

١٣.كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج العربي، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

١٤.لينا بطرس الياس، تعميم تداول اليورو الحدث الاقتصادي الابرز، (دمشق: غرفة تجارة دمشق، ٢٠٠٢).

١٥.محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع والعشرين، (القاهرة، دار الفجر، ٢٠٠٤).

١٦.محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوربي، (بيروت: منشورات الحلبي، ٢٠١٣).

١٧.محمد سعيد الدقاق ومصطفى سلامة، المنظمات الدولية المعاصرة، (بيروت: مطابع الامل، ١٩٩٠).

١٨.محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١).

١٩.مفيد محمد شهاب، المنظمات الدولية، (القاهرة: دار النهضة، ١٩٩٠).

٢٠.ناظم عبد الواحد الجاسور، الوحدة الاوربية والوحدة العربية، (عمان: دار مجدي لاوي، ٢٠٠١).

٢١.هايل عبد مولى، مقدمة في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكندي، ٢٠١٠).

- انترنت: موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

المجلات:

١- اماني محمود فهمي، الوحدة الاوربية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، (مجلة)، العدد ١١٦، السنة ١٩٩٤.

٢- احمد سعيد نوفل، الاتحاد الاوربي في مطلع الالفية الثالثة، (مجلة) (العلوم السياسة)، جامعة الجزائر، العدد٢٣، ٢٠٠٠.

٣- احسان الهندي، التكتلات الاقتصادية العالمية الاتحاد الاوربي نموذجا، (مجلة)، (معلومات دولية) العدد ٦٤، سوريا، ٢٠٠٠.

٤- انور الهواري، الشرق الاوسط الحرب المزدوجة والسياسة الدولية، (مجلة)، العدد ١٤٨، ٢٠٠٢.

٥- حسين ابو طالب، هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟، السياسة الدولية، (مجلة)، العدد ١٦١، ٢٠٠٥.

٦- انور الهواري، الشرق الاوسط الحرب المزدوجة والسياسة الدولية، (مجلة)، العدد ١٤٨، ٢٠٠٢ .

٧- حسين ابو طالب، هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية ؟، السياسة الدولية، (مجلة)، العدد ١٦١، ٢٠٠٥.

٨- رمزي زكي، هل انتهت قيادة امريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية، المستقبل العربي، (مجلة)، العدد ١٣٨، ٢٠٠٠.